مجلة أنثروبولوجية الأديان المجلد 22 العدد02 2026/06/05

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الصراع المذهبي في الأندلس وأثره المعرفي من القرن الثاني إلى القرن الخامس الهجري/8م–11م

The Sectarian Conflict in al-Andalus and Its Cognitive and Intellectual Impact (2nd–5th Century AH / 8th–11th Century CE)

علام أمال*

جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس

amel.allam@univ-sba.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/01 **تاريخ القبول: 2026/05/29**

ملخص:

يتناول هذا البحث موضوع الخلافات المذهبية وأثرها المعرفي في الأندلس خلال الفترة الممتدة من القرن الثاني إلى القرن الخامس الهجريين، وهي مرحلة شهدت تشكل المشهد الفكري والعلمي الأندلسي وتفاعل عدد من المذاهب الفقهية، وفي مقدمتها المذاهب المالكي والأوزاعي والشافعي والظاهري. وتنبع أهمية الدراسة من سعيها إلى تجاوز المقاربة التقليدية التي تنظر إلى الخلاف المذهبي بوصفه عامل انقسام، للكشف عن دوره في تحفيز الإنتاج المعرفي وتنشيط الحركة العلمية.

وتتمحور إشكالية البحث حول مدى إسهام الخلافات المذهبية في تشكيل الحياة الفكرية والعلمية بالأندلس، ومدى تأثيرها في تطور علوم الفقه والحديث والتفسير وغيرها من المعارف الشرعية. ويهدف البحث إلى تتبع مسار انتشار المذاهب الفقهية بالأندلس، وتحليل طبيعة الخلافات التي نشأت بينها، والكشف عن انعكاساتها على حركة التأليف والمناظرة والرحلة العلمية، فضلاً عن إبراز دور السلطة السياسية في توجيه المشهد المذهبي.

* **المؤلف المرسل: علام أمال، الايميل:** amel.allam@univ-sba.dz

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، من خلال استقراء المصادر التاريخية وكتب الطبقات والتراجم والفقه والنوازل، وتحليل المعطيات المتعلقة بالحياة العلمية والمذهبية في الأندلس، مع الاستفادة من المقاربة البين–تخصصية التي تجمع بين التاريخ الفكري وتاريخ المعرفة.

تشير النتائج إلى أن الخلافات المذهبية أسهمت في إثراء المجال المعرفي الأندلسي عبر تشجيع المناظرات العلمية وتكثيف حركة التأليف وتبادل المعارف بين الأندلس والمشرق الإسلامي، كما ساعدت على تنوع الاجتهادات الفقهية وتطوير المناهج العلمية. وفي المقابل، أظهرت الدراسة أن تدخل السلطة السياسية في بعض الفترات أدى إلى ترجيح مذهب معين على حساب غيره، مما أثر في مستوى التعددية الفكرية.

وتبرز قيمة هذا البحث في إسهامه في فهم العلاقة بين الاختلاف المذهبي والإنتاج المعرفي، وإعادة قراءة تاريخ الأندلس من منظور يربط بين التنوع الفكري وديناميات بناء المعرفة.

الكلمات المفتاحية :الخلافات المذهبية، الأندلس، حركة التأليف، الجدلية والمناظرة، ، التفسير.

Abstract:

This study examines doctrinal disputes and their cognitive impact in al-Andalus between the second and fifth centuries AH (eighth–eleventh centuries CE), a period marked by the formation of Andalusi intellectual and scholarly traditions and the interaction of several legal schools, notably the Maliki, Awza‘i, Shafi‘i, and Zahiri schools. The significance of this research lies in its attempt to move beyond viewing doctrinal disagreement merely as a source of division and instead explore its role in stimulating knowledge production and scholarly development.

The study addresses the question of how doctrinal disputes contributed to shaping intellectual and scientific life in al-Andalus and influenced the development of jurisprudence, Hadith studies, Qur’anic exegesis, and other religious sciences. Its main objectives are to trace the spread of legal schools in al-Andalus, analyze the nature of the disputes among them, examine their effects on authorship, scholarly debates, and academic travel, and highlight the role of political authority in directing the doctrinal landscape.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

Methodologically, the research adopts a historical-analytical approach based on the examination of historical chronicles, biographical dictionaries, jurisprudential works, and legal compilations. It also employs an interdisciplinary perspective that combines intellectual history with the history of knowledge.

The findings indicate that doctrinal disputes significantly enriched the Andalusi intellectual sphere by encouraging scholarly debates, expanding literary production, and facilitating the exchange of knowledge between al-Andalus and the Islamic East. They also contributed to the diversification of legal reasoning and the development of scholarly methodologies. At the same time, political intervention occasionally favored certain schools over others, affecting the degree of intellectual pluralism.

This study contributes to a deeper understanding of the relationship between doctrinal diversity and knowledge production and offers a renewed interpretation of Andalusi history through the lens of intellectual plurality and the dynamics of scholarly development.

Keywords: Sectarian Doctrinal Disputes, al-Andalus, Authorship Movement, Dialectics and Debate, Qur'anic Exegesis.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

المتن:

مقدمة:

تعتبر الأندلس منذ الفتح الإسلامي نموذجا فريدا للتفاعل بين الدين والسياسة والمعرفة، إذ شكل دخول وانتشار المذاهب الفقهية المختلفة، وظهور علماء وفقهاء من المشرق والمغرب، بداية لاختلاف مذهبي له أبعاد فكرية اجتماعية وسياسية واسعة انعكس تأثيره على تطور الخطاب الفقهي، وحركة التأليف ونقل علوم الحديث والتفسير ،كما أسهم في تكوين بيئة معرفية غنية أفرزت علماء، وفلاسفة، وقضاة شكلوا معالم الفكر الأندلسي، وتنبع الإشكالية الرئيسة لهذا البحث من التساؤل حول مدى تأثير الصراع المذهبي على هيمنة المذهب المالكي في الأندلس وكيفية تفاعل العلماء والفقهاء والسلطة السياسية في دعم أو مواجهة المذاهب المختلفة ومن هذه الإشكالية الرئيسة تنبثق عدة تساؤلات؛ أهمها:

-ما هي المراحل التاريخية لدخول وانتشار كل مذهب فقهي في الأندلس؟

- كيف ساهم العلماء والفقهاء و السلطة السياسية على حد سواء في تثبيت أو تحدي هذه المذاهب؟ و

-كيف انعكس ذلك على المجتمع و الحركة العلمية به؟

نهدف من خلال هذا البحث إلى تتبع مراحل دخول وانتشار المذاهب الفقهية في الأندلس، وتحليل دور العلماء في هذا السياق، مع إبراز دور السلطة السياسية في إدارة هذه الاختلافات، و بالتالي الوقوف على موقفها من حركة انتقال المعرفة الدينية، و انتشارها، ودراسة انعكاسات الخلاف على تطور الفكر الفقهي والاجتماعي والثقافي للأندلس، كما نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الرئيسية والفرعية المطروحة أعلاه، مع تقديم قراءة للعوامل السياسية والاجتماعية التي ساهمت في استقرار المذهب المالكي خاصة، أو في تراجع المذاهب الأخرى.

وللإجابة عن هذه التساؤلات، وبغية الوصول إلى أهداف البحث المرجوة اعتمدنا على المنهج التاريخي التحليلي لفحص المصادر الأندلسية الأصلية، وكتب الفقهاء والمحدثين ، و كذا المنهج الوصفي لرصد تطور المذاهب وانتشارها الجغرافي والاجتماعي، والمنهج التحليلي لتفسير انعكاسات الصراع المذهبي على الخطاب

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الفقهي وحركة التأليف، مع التركيز على العلاقة المعقدة بين العلماء والسلطة السياسية وكيف أسهمت هذه التفاعلات في تشكيل البيئة الفكرية للأندلس.

أولا:الإطار التاريخي والمنهجي للخلافات المذهبية في الأندلس

1- تشكّل الخريطة المذهبية في الأندلس من القرن الثاني إلى الخامس الهجري:

يمثّل تتبّع تشكّل الخريطة المذهبية في الأندلس مدخلا أساسيا لفهم طبيعة الخلاف المذهبي ومساراته إذ إنّ معرفة توقيت دخول المذاهب الفقهية المختلفة وحدود انتشارها، وآليات ترسّخها داخل المجتمع الأندلسي، يساهم في تفسير ملامح الحياة الفقهية ومنهجها العلمي، كما يبرز أثر السلطة السياسية والعوامل العلمية في توجيه هذا التشكّل المذهبي .

إنّ تحديد تاريخ دخول المذاهب الفقهية إلى الأندلس وطبيعتها يُعدّ عاملًا حاسما في رسم ملامح الساحة الفقهية بها، إذ يشير القاضي عياض إلى أنّ ظهور مذاهب فقهية تنافس مذهب الإمام مالك في الأندلس لم يكن أمرا ميسورا في المراحل الأولى، رغم تسرب بعض آراء الشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وداود الظاهري إلى البلاد على يد عدد من الرحّالة. غير أنّ هذا التسرّب ظلّ محدود الأثر، إذ لم يتحوّل إلى حضور مذهبي فعّال قادر على مزاحمة المذهب المالكي .ويُعزى هذا الوضع في جانب كبير منه، إلى الدور الذي لعبته الدولة الأموية بالأندلس، حيث عملت على حماية المذهب المالكي، وجعلت القضاء بيد علمائه، الأمر الذي أسهم في ترسيخه وإقصاء غيره من المذاهب أو الحدّ من انتشارها (مؤنس، 1998، صفحة 25)، وقد أدّى هذا التوجّه السياسي إلى تأخّر دخول بعض المذاهب الفقهية، كما قلّص من مساحة حضور بعضها الآخر في عموم الأندلس، وهو ما انعكس بشكل مباشر على طبيعة النشاط الفقهي السائد . ومنه ضعفت خلال هذه المرحلة حركة نقد المذاهب المخالفة، ولا سيّما ما يتعلّق بالفقه الخارجي، إذ إنّ ازدهار النقد الفقهي يرتبط بوجود تعددية مذهبية حقيقية ومنافسة علمية فاعلة، وعليه فقد انصبّ اهتمام فقهاء الأندلس على دراسة مسائل المذهب المالكي وفنونه العلمية وحسب، كالقضاء وما يتصل به والنوازل في إطار يغلب عليه الطابع التعليمي والتطبيقي، بعيدا عن الجدل والمناظرة المذهبية، وقد ميّز هذا الوضع

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

المرحلة الأولى الممتدة من الفتح إلى القرنين الثاني والثالث الهجريين، قبل أن يبدأ حضور بعض المذاهب الفقهية الأخرى في الظهور التدريجي داخل الأندلس، غير أنّ طبيعة المسائل الفقهية المطروحة للنقاش ظلّت هي العامل المحدِّد لقوة هذا الحضور أو ضعفه؛ فالمذاهب التي لم تحظَ بانتشار واسع بقيت محدودة التأثير، واقتصر دورها غالبًا على تلقّي الردود والنقد، نتيجة ضعف أنصارها وقلة قدرتهم على الجدل (عياض، 1983، صفحة 26)

إذن يتبيّن من خلال ما سبق أنّ تشكّل الخريطة المذهبية في الأندلس لم يكن نتيجة تطور علمي تلقائي فحسب، بل كان محكومًا بتداخل عوامل سياسية ومنهجية وعلمية، أسهمت في هيمنة المذهب المالكي وتراجع غيره وقد أدّى هذا الوضع إلى تأخير بروز الخلاف المذهبي المنظّم، وجعل الساحة الفقهية الأندلسية، في مراحلها الأولى، تميل إلى الاستقرار المذهبي أكثر من ميلها إلى الجدل والمناظرة، وهو ما ترك أثره الواضح على طبيعة الدرس الفقهي ومسارات تطوره اللاحقة.

1.1 دخول مذهب الاوزاعي إلى الأندلس:

يعد الحديث عن دخول المذهب الأوزاعي إلى الأندلس مدخلا ضروريا لفهم البدايات الأولى للتشكّل الفقهي قبل استقرار المدارس المذهبية الكبرى، إذ ارتبطت هذه المرحلة بسياق الفتح وإرساء الوجود الإسلامي، حيث كانت الأولوية للعمل السياسي والعسكري، مما جعل الممارسة الفقهية في طورها الأولي وغير المؤطر مذهبيا، و بالتالي يصعب على الباحث تحديد بداية دقيقة للتمذهب الفقهي في الأندلس قبل مرحلة تأصيل المدارس الفقهية (ملاخ، 2011، صفحة 71)، وذلك قياسًا على الوضع الفقهي السائد في صدر الإسلام. فخلال فترة الفتح ولا سيما في حدود سنة (92هـ/710م)، كان الفاتحون منشغلين بمهام التوسع العسكري وتثبيت أركان الدولة في بيئة حديثة العهد بالإسلام، تفتقر إلى المعرفة باللغة العربية، فضلا عن الإحاطة بالفقه وأبعاده التشريعية وقد بدأت العلوم الدينية في الانتقال إلى الأندلس مع قدوم عدد من الصحابة والتابعين، الذين أسهموا في وضع اللبنات الأولى للحياة الدينية والفقهية ومن الصحابة يبرز الصحابي الجليل المنذر الذي قدم ضمن طليعة موسى بن نصير، كما يُعدّ موسى بن نصير نفسه، إلى جانب علي بن رباح وحنش بن عبد الله الصنعاني، من أبرز التابعين الذين كان لهم دور تأسيسي في هذا المجال وقد مثّلت جهود هؤلاء النواة الأولى لنقل المعارف الدينية إلى الأندلس (بروفنسال، 1985، صفحة 150)

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

غير أنّ هذه البدايات لم تتجاوز في حقيقتها نطاق أصول التشريع الإسلامي، المتمثلة في الكتاب والسنة وأخبار المغازي، دون أن ترقى إلى مستوى بناء مذهب فقهي متكامل. فقد شكّل هؤلاء الصحابة والتابعون الرعيل الأول من الفقهاء، الذين اضطلعوا بوظائف القضاء والإفتاء على مدى ما يقارب ستين سنة، في الفترة الممتدة بين (95–150هـ / 713–767م). وكان القضاة في تلك المرحلة يُعرفون بلقب قاضي الجند نظرا لكون المسلمين جميعًا يُعدّون جندًا، ولم يظهر مصطلح «قاضي الجماعة» إلا في مرحلة لاحقة، ومن بين أوائل القضاة الذين تولّوا هذه المهام: مهدي بن مسلم، وعنترة بن فلاح، ومهاجر بن نوفل القرشي، ويحي بن يزيد التجيبي، الذي عاصر دخول عبد الرحمن الداخل إلى الأندلس سنة (138هـ/755م).

ويُلاحظ أنّ الفقهاء الذين وفدوا إلى الأندلس في هذه المرحلة كانوا في الغالب من المحدّثين، ولم يعملوا على وضع أسس المذهب المالكي، الأمر الذي يعكس طبيعة المرحلة وانتفاء النزعة المذهبية الواضحة فيها (ربوح، 2018، صفحة 323)

يتضح من خلال هذا العرض أن دخول المذهب الأوزاعي إلى الأندلس ارتبط بمرحلة تأسيسية سابقة على التمذهب المنهجي، حيث غلب الطابع العملي والتطبيقي على النشاط الفقهي، في ظل غياب البناء المذهبي المؤسّس وقد أسهم هذا الوضع في تأخر تشكّل الخريطة المذهبية الواضحة، ومهّد لاحقًا لظهور المذهب المالكي بوصفه مذهبا أكثر تنظيما واستجابة لحاجات المجتمع والدولة بالأندلس.

فبعد المرحلة التأسيسية الأولى التي اتسمت بغياب الانتماء المذهبي الواضح، بدأت بعض المذاهب الفقهية تجد طريقها إلى الأندلس، وكان من أبرزها المذهب الأوزاعي، الذي مثّل في حينه تجربة فقهية مبكرة قبل هيمنة المذهب المالكي.خلال هذه المرحلة، شهد مذهب الإمام الأوزاعي، إمام الديار الشامية، انتشارا ملحوظا داخل الأندلس، ويعزى ذلك أساسا إلى قدوم طلائع بلج بن بشر، مصحوبا بجموع من الشاميين القيسية سنة (123هـ/740م)، الذين كانوا ينتمون لهذا المذهب، فحملوه معهم وأسهموا في نشره في ربوع البلاد، كما أسهمت الخبرة العملية في التعامل مع غير المسلمين في انتشار المذهب خلال هذه الفترة، لا سيما النصارى، بحكم التجربة الشامية، وهو ما جعله في بدايته ملائما للتعامل مع الواقع الاجتماعي والديني المتعدد بالأندلس، غير أنّ هذه التجربة سرعان ما كشفت عن محدودية قدرة المذهب على التكيّف مع البيئة الأندلسية الجديدة، سواء من حيث ضعف تطوّره العلمي، أو محدودية نشاط علمائه، وقد أدّى ذلك إلى

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

جانب اعتبارات سياسية وعلمية وعقدية، إلى تفضيل المذهب المالكي واعتماده رسميًا، مع تضييق المجال أمام غيره من المذاهب الفقهية. ورغم أنّ المذهب الأوزاعي يُعدّ أوّل مذهب فقهي دخل الأندلس، إلا أنّه كان في الوقت نفسه أوّل المذاهب اندثارًا فيها. ولا يُعزى هذا الاندثار إلى كثرة المذاهب المنافسة بقدر ما يرجع إلى ضعف فقهائه في مجالات الجدل والاجتهاد، وعدم بذلهم الجهد الكافي في تدوين المذهب ونشره والدفاع عنه علميًا. ويجدر التنبيه إلى أنّ هذا الضعف لا يرتبط بطبيعة المذهب نفسه، إذ عُرف المذهب الأوزاعي بوسطيته واعتداله مقارنة بغيره من المذاهب الفقهية المعاصرة له (صابة، 2021، صفحة 349)

يبرز هذا المسار أنّ تجربة المذهب الأوزاعي في الأندلس كانت تجربة عابرة، ارتبطت بظروف تاريخية محددة أكثر من ارتباطها بقدرة ذاتية على الاستمرار والتجذر، وقد مهّد اندثاره المبكّر الطريق أمام ترسّخ المذهب المالكي، الذي استطاع أن يستجيب لمتطلبات البيئة الأندلسية، وأن يحظى بدعم سياسي وعلمي مكنه من التحوّل إلى المذهب الغالب، ليشكّل لاحقا أحد أهم ركائز الخلافات المذهبية في الأندلس.

1.2 بدايات المذهب المالكي في الأندلس:

بعد التجربة الأوزاعية بدأ أهل الأندلس بالانتقال تدريجياً إلى المذهب المالكي، والذي لاقى استحساناً كبيراً وقبولا من الأندلسيين.

هناك عدة أسباب دفعت إلى التحول نحو المذهب المالكي وانتشاره في الأندلس، أبرزها؛ إعجاب الحجاج الأندلسيين بفقه الإمام مالك بن أنس أثناء زيارتهم للمدينة المنورة، حيث تأثروا بعلمه وفكره. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن البعض منهم تتلمذ على يديه ودرسوا كتابه "الموطأ"، ليعودوا لاحقاً إلى الأندلس حاملين فكره وتعاليمه التي بدأوا بنشرها والعمل بها.

– مواقف الإمام مالك المعارضة للخلافة العباسية والمحن التي مر بها بسبب خلافه معهم أثرت على اختيارات الأندلسيين وساهمت في انتشار فقهه بينهم.

– توافق الفقه المالكي مع العقليات الأندلسية وطبيعته الملائمة للبيئة الجغرافية والاجتماعية للبلاد وسكانها، وكذا الدعم السياسي الذي حظي به المذهب المالكي في الأندلس من السلطة الحاكمة، حيث انتشر العمل به بفضل تعيين أوائل تلاميذ الإمام مالك في مناصب القضاء والمشاورة داخل الدولة، فقد حضوا بمكانة هامة من الأمير هشام بن عبد الرحمن، الذي دأب على استشاراتهم في شؤون الدولة ومصالح العامة.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

ورغم هيمنة المذهب المالكي على الساحة الفكرية والدينية في الأندلس، إلا أن وصول وتأثير مذاهب أخرى إليها لم يكن مستحيلا، خاصة أنها كانت تشكل حلقة وصل حضارية مهمة بين الشرق والغرب (ربوح، 2018، صفحة 320)

1.3 دخول المذهب الحنفي إلى الأندلس:

يعد تتبّع حضور المذهب الحنفي في الأندلس من القضايا التي تكشف عن مدى تأثير العامل السياسي في توجيه الخريطة المذهبية، إذ إنّ ضعف انتشاره لا يمكن فهمه بمعزل عن طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والمذاهب الفقهية في العالم الإسلامي خلال تلك المرحلة، فقد اتسمت المصادر التاريخية والفقهية بشحّ المعطيات وقِلّة الأخبار، إذ لا تتجاوز الإشارات الواردة في هذا الشأن بعض المقتطفات العارضة، التي توحي بإمكانية وجوده على نحو محدود وخجول في مناطق مثل فاس وبعض أنحاء الأندلس، كما ورد عند السلاوي وغيره ويذهب عدد من الباحثين إلى أنّ هذا الحضور الضعيف يعكس في جوهره محدودية انتشار المذهب الحنفي داخل الأندلس، دون أن يرتقي إلى مستوى الترسّخ أو التأثير الفعلي في الحياة الفقهية، ويُعزى هذا الوضع في جانب كبير منه، إلى طبيعة الصراع السياسي القائم آنذاك بين الخلافة العباسية، التي اعتمدت المذهب الحنفي مذهبا رسميا لها، والدولة الأموية بالأندلس، التي ظلّت تنظر إلى العباسيين بوصفهم خصما سياسيا، وقد انعكس هذا التوتر على الموقف من المذهب الحنفي ذاته، حيث قوبلت آراؤه ومحاولات تسرب فقهائه إلى الأندلس بالتحفّظ والرفض، في إطار سياسة هدفت إلى الحدّ من أي تأثير فكري أو مذهبي، وقد يفسر على أنّه امتداد للنفوذ العباسي (الدين، صفحة 113)

يتضح من خلال ما سبق أن ضعف حضور المذهب الحنفي في الأندلس لم يكن نتيجة قصور علمي في المذهب، بقدر ما كان ثمرة مباشرة لاعتبارات سياسية وصراعات سلطوية أثّرت في توجيه الاختيارات المذهبية وقد أسهم هذا العامل في ترسيخ واقع فقهي أحادي المذهب نسبيا، ومهد الطريق أمام هيمنة المذهب المالكي، بعيدًا عن منافسة حقيقية من المذهب الحنفي في المجال الأندلسي.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

1.4 المذهب الشافعي في الأندلس:

يمثّل دخول المذهب الشافعي إلى الأندلس مرحلة متقدمة من تطوّر الوعي المذهبي، إذ ارتبط هذا الدخول بانتقال النقاش الفقهي من مرحلة التلقّي المحدود إلى مستوى أعمق من النظر والاجتهاد، بما يعكس تنوّع المرجعيات العلمية الوافدة إلى الأندلس في أواخر القرن الثالث الهجري. (صابة، المذاهب الفقهية في الأندلس بين التأصيل و الترحيل، 2022، صفحة 94)، ويرجع الفضل في دخول المذهب الشافعي إلى الأندلس إلى جهود جماعة من كبار العلماء، يتقدّمهم الفقيه قاسم بن محمد بن يسار القرطبي (277هـ/890م)، وهو مولى أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك. وقد عُرف بسعة اطّلاعه، إذ سمع من الإمام محمد بن إدريس الشافعي، وكان يميل إلى منهج الحُجّة والنظر، وينبذ التقليد، مع ترجيحه لمذهب الشافعي بوصفه أقرب إلى الصواب. ويُروى عنه أنّه أوصى ابنه محمدًا بقوله: «عليك برأي الشافعي، فإنّي رأيته أقلّ خطأ»، وهو ما يعكس قناعته العلمية بهذا المذهب .كما خلّف قاسم بن يسار إنتاجا علميا يدلّ على مكانته الفقهية، تظهر من خلال تأليفه كتابًا نفيسا في الردّ على عدد من فقهاء المالكية، من بينهم يحي بن إبراهيم بن مُزين، وعبد الله بن خالد والعتبي و هو ما يشير إلى انخراطه في الجدل الفقهي المذهبي داخل الساحة الأندلسية وقد أكّد هذا الدورَ الضبّي، إذ أشار إلى أنّ قاسم بن يسار يُعدّ أوّل من أدخل مذهب الإمام الشافعي إلى الأندلس، وذلك في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن (الفرضي، 1989).

والظاهر أنّ دخول المذهب الشافعي إلى الأندلس كان ثمرة مبادرات فردية لعلماء امتلكوا أدوات النظر والاجتهاد، أكثر منه نتيجة دعم سياسي أو انتشار شعبي واسع، وقد أسهم هذا الحضور المحدود، رغم عمقه العلمي، في إثراء النقاش الفقهي، دون أن ينجح في مزاحمة المذهب المالكي، الذي ظلّ المذهب الغالب بفعل عوامل مؤسسية وسياسية ومنهجية.

إلى جانب الجهود الفردية للعلماء، أسهم موقف السلطة السياسية أحيانا في دعم أو إضعاف حضور المذهب الشافعي في الأندلس، وهو ما يجعل دراسة علاقة الأمراء بالتيارات الفقهية عنصرا حاسما في تفسير مسار هذا المذهب وحدود تأثيره، فقد أسهم ميل الأمير محمد بن عبد الرحمن(207هـ/823 م – 273 هـ/886 م) إلى المذهب الشافعي في توفير قدر من الدعم والحماية لهذا المذهب داخل الأندلس، وهو ما تشير إليه بعض المصادر التاريخية، حيث يذكر صاحب الجذوة أنّ الأمير كان محبًا للعلوم، ميّالا إلى أهل

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الحديث (الحميدي، 1966، صفحة 11) ، وقد تجلّى ذلك بوضوح في موقفه من المحدّث أبي عبد الرحمن بقيّ بن مخلد، حين قدم إلى الأندلس حاملاً كتاب مصنّف أبي بكر بن أبي شيبة، فبعد أن منعه بعض الفقهاء من قراءته، و كاد أن يقتل بسببه، بلغ الأمر الأمير محمدا، فتدخّل لصالح بقيّ، وأذن له بنشر علمه كما نهى غيره عن التعرّض له، وهو ما يعكس توجّهًا رسميًا داعمًا للحديث وأهله، ومتعاطفًا مع المنهج الشافعي في تلك المرحلة (عبود، 2017، صفحة 293)، غير أنّ هذا الدعم ظلّ مرتبطًا بشخص الأمير، إذ أنّ مقتل الأمير محمد بن عبد الرحمن أدّى إلى تراجع نشاط المذهب الشافعي، وتوقّفه نسبيا إلى عهد المستنصر بالله، دون أن يبلغ في أيّ مرحلة مستوى الحضور الفقهي المؤثّر من حيث الجدل العلمي أو التأليف المنهجي داخل الأندلس. وعلى العموم لم يعرف المذهب الشافعي امتدادًا واسعا أو مستقرًا في الأندلس، باستثناء فترة قصيرة خلال حكم يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن (ت 580هـ/ 1184م)، صاحب المغرب والأندلس، إذ مال في أواخر أيامه إلى المذهب الشافعي بعد أن كان قد أظهر التزامه بالمذهب الظاهري، وولّى بعض الشافعية القضاء في عدد من الأمصار، غير أنّ هذا التحوّل لم يدم طويلًا، إذ سرعان ما عاد الأمر إلى هيمنة المذهب المالكي .(بالنثيا، 1955، صفحة 416)

كما واجه المذهب الشافعي، خلال عصر الإمارة، معارضة شديدة من عامة المجتمع الأندلسي، بتعاون وتحريض من فقهاء المالكية، الأمر الذي حال دون انتشاره ويعبّر المقدسي عن حدّة هذا الرفض بقوله إنّ أهل الأندلس كانوا يقولون: لا نعرف إلا كتاب الله وموطأ مالك، وكانوا ينبذون من يظهر التزامه بالمذهب الحنفي أو الشافعي، ويبدون شدة أكبر تجاه المعتزلة والشيعة، وهو ما يعكس طبيعة الانغلاق المذهبي الذي ميّز البيئة الأندلسية آنذاك (المقدسي، 1991، صفحة 336)

يتبيّن من خلال ما سبق طرحه أن المذهب الشافعي في الأندلس ظل مذهبا محدود التأثير، ارتبط حضوره بدعم بعض الشخصيات السياسية والعلمية أكثر من ارتباطه بقبول اجتماعي أو ترسيخ مؤسسي وقد حالت الهيمنة المالكية، دون تحوّل الشافعية إلى قوة فقهية فاعلة، مما جعل وجوده يقتصر على محطات عابرة لم تترك أثرًا في البنية المذهبية للأندلس.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

1.5 المذهب الظاهري وبداياته في الأندلس:

يعد المذهب الظاهري من التيارات الفقهية التي أثرت في المشهد العلمي بالأندلس، حيث مثّل حضورًا نقديًا مكملًا للنشاط المذهبي، وعكس فعالية خلاف المذاهب الفقهية في البيئة الأندلسية، فشكّل دخول هذا المذهب فرصة لإثراء النقاش الفقهي، وتشجيع الاجتهاد الفردي بعيدًا عن الالتزام الحرفي بالمذاهب السائدة.

انتشر المذهب الظاهري في الأندلس بفضل جهود مجموعة من العلماء الذين انتقلوا إليها حاملين هذا المذهب معهم أبرزهم عبد الله بن محمد بن القاسم بن هلال القرطبي، المتوفّى سنة (272هـ/885م) (الفرضي، 1989، صفحة 257) تلاه أيوب بن سليمان بن الحكم القرطبي (334هـ/943م) (الفرضي، 1989، صفحة 312)، وكان معظم هؤلاء تلاميذ الإمام بقيّ بن مخلد القرطبي. وقد شكّلوا تيارًا علميًا بارزًا في الأندلس، اتسم برفض التقليد والتعصب المذهبي، والعمل على تأصيل اجتهاد مستقل في دراسة الفقه .وفي مرحلة لاحقة، برز الفقيه أبو الحكم سعيد بن منذر البلوطي (ت 355هـ/966م) كأحد أعمدة المذهب الظاهري في الأندلس (بوباية، 2011، صفحة 231) ، إذ اشتهر بصلابته وقوة شخصيته العلمية، ولم يكن يخشى مواجهة العلماء أو السلطة عند الدفاع عن المذهب. وقد قضى جزءًا كبيرًا من حياته العلمية في عهد الأمير عبد الرحمن، الذي عُرف بدعمه للنشاط العلمي والفقهي (الفرضي، 1989، صفحة 182)، وكان أبو الحكم يرفض تقليد المالكية صراحة، ويدعو إلى الاجتهاد الحر في دراسة الفقه وأصوله، مع مراعاة اختلاف العلماء في المسائل الفقهية .وقد أسهم هذا النشاط المذهبي في تعزيز حركة التأليف والنقد بين المذاهب الفقهية، إذ شكّل التنافس بين المذهب الظاهري والمذهب المالكي أرضية لإبراز الأفكار، والنقد العلمي البناء. ومن أبرز أمثلة ذلك، جهود ابن حزم (ت456هـ/1064م) ، المنافس الشديد للمالكية، الذي حاول من خلال مؤلفاته ومناظراته العلمية مع فقهاء المالكية، وخصوصًا أبي الوليد الباجي، إبراز نقاط الضعف في المذهب المالكي، وتقديم رؤية بديلة تعتمد على الظاهرية في الاجتهاد الفقهي (يفوت، 1968، صفحة 254)، ولقد قام ابن حزم بدور محوري في مواجهة الفقهاء المالكية، الذين حظوا بدعم واسع من الأمراء، شمل العطاء والمناصب، وأصبحوا في بعض الحالات مصدرًا لتبرير السياسات الأميرية مقابل مكاسبهم الشخصية. وكان ابن حزم المعروف بتمسكه بالمذهب الظاهري وحرصه على الاجتهاد، شديد الدفاع عن

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

موقفه العلمي حتى قيل عنه "داودي المذهب قوي على الانتصار له" (الأندلسي، 1940، صفحة 87)، في إشارة إلى ثباته على آراءه وعدم الانصياع للتقليد، ثم تلاه الفقيه أبو الخيار مسعود بن سليمان بن مفلت القرطبي (ت 426هـ/1034م)، الذي عرف أيضًا بالميل إلى الظاهرية ورفض التقليد، وكان له حضور متميز ضمن التيار الظاهري في الأندلس وقد أشار ابن حيان، كما نقله الحميدي والذهبي، إلى أنّه "كان داودي المذهب لا يرى التقليد" مما يعكس التمسك بمنهج الظاهرية في الاجتهاد الفقهي المستقل، وعدم الخضوع للمالكية أو أي مذهب آخر إلا بما يراه متوافقًا مع نصوص الشريعة (الأندلسي، 1940، صفحة 87)

رغم الصعوبات والمعارضة التي واجهها المذهب الظاهري على مدى وجوده في الأندلس، أظهر هذا التيار قدرته على البقاء، ليترك بصماته في الحراك العلمي والفقهي لاحقا بما يعكس تأثير الفقهاء الأوائل وأثرهم المستمر على التطور الفكري للأندلس

ثانيا: دور العوامل السياسية والمؤسسية في توجيه اخلاف المذهبي:

يلعب البعد السياسي والمؤسسي دورا محوريا في رسم ملامح هذا الخلاف، إذ لا يمكن فهم هيمنة مذهب على الآخر في الأندلس والمغرب الإسلامي بمعزل عن دعم الدولة، وارتباط الأمراء بالتيارات الفقهية وارتباط التنافس المذهبي بالمصالح السياسية والمؤسساتية، فيكشف تحليل هذه العوامل عن مدى تأثير السلطة على انتشار المذاهب الفقهية وتثبيت حضورها داخل المجتمعات (الكبيسي، 2004، صفحة 147)، و يعود الانتشار المبكر للمذهب المالكي في المغرب الإسلامي إلى جهود تلاميذ الإمام مالك بن أنس (ت179هـ/795م)، ومن أبرزهم علي بن زايد (ت183هـ/799م)، وعبد الله بن غانم (ت182هـ/806م)، وأسَد بن الفرات (ت213هـ/828م)، وغيرهم من الفقهاء الذين ساهموا في ترسيخ المذهب (ربوح، المذهب المالكي في الأندلس من الظهور إلى عصر التمكين و السيادة، 2018، صفحة 331)، وقد أشار ابن خلدون (ت808هـ) إلى أنّ سبب انتشار المالكية يعود إلى رحلات طلبة المغرب الإسلامي إلى الحجاز والمدينة المنورة، حيث كانوا يتعلمون مباشرة من صاحب المذهب وتلامذته، وعلى رأسهم الإمام مالك، فتبنّوا مذهبه وأصبح سائداً في بلاد المغرب الإسلامي حتى ظهور الدولة الموحدية، التي حاولت تبني المذهب الظاهري وإعادة تشكيل المرجعية المذهبية بما يخدم أهدافها السياسية .(خلدون، 2000، صفحة 416)، و رغم هيمنة المالكية، تعرض المذهب لبعض الهجمات النقدية، ومن أبرزها نقد

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

ابن حزم (ت456هـ/1064م) اللاذع للمالكية، وقد تصدى علماء المالكية لهذه الهجمات، وتمكّنوا من الحفاظ على المذهب من الانحراف أو التراجع، ومن بين أبرز من تصدى لهذه الانتقادات
ابن رشد الجد (ت520هـ/1126م) وأبو بكر ابن العربي (ت543هـ/1144م)، الذين استماتوا في الدفاع عن المالكية، والرد على الانتقادات الظاهرية، بما حافظ على استمرار حضور المالكية كتيار فقهي مؤثر في المغرب والأندلس (السائح، 1986، صفحة 219)،

و عليه يمكن القول أن الخلاف المذهبي في الأندلس لم يكن مجرد جدل فقهي، بل كان مرتبطًا بتوازن القوى السياسية والمؤسسية مؤثرًا في مسار الفكر الفقهي والتأليف العلمي، ويمكن النظر إلى الفترة الموحدية على أنها مرحلة حاسمة في تاريخ الصدام المذهبي، إذ اتسمت بتداخل السياسة والدين والسلطة المؤسسية، وقد أسهم هذا التداخل في إعادة تشكيل الخارطة المذهبية في المغرب الأقصى والأندلس، وخلق صراع بين تيارات الفقه المالكي والإصلاحية الموحدية التي تبنّت مذهبا مختلطا يجمع بين مذاهب وفرق مختلفة (أبو العباس السلاوي، صفحة 213)، فقد شهد ابن تومرت هذه المعركة الفكرية خلال رحلته العلمية إلى المشرق الإسلامي والأندلس، إذ رصد في قرطبة سلوك بعض الفقهاء وازدراءهم للعلم بما جاء في كتاب الإحياء للغزالي حيث لاحظ تأثير السلطة على مراكز الفقه والمال، وعند قدومه إلى المغرب، أصبح الصراع بين الموحدين والفقهاء المالكيين مسألة سياسية وفكرية في آن واحد (ربوح، المذهب المالكي في الأندلس من الظهور إلى عصر التمكين و السيادة، 2018، صفحة 342)، إذ حاول الموحدون فرض إصلاحات دينية تتماشى مع تصوراتهم العقائدية، بينما كان الفقهاء المالكية يسيطرون على ركائز الدولة ويستغلون مناصبهم لتعزيز نفوذهم وأموالهم، وهو ما وثّقه المراكشي، مشيرًا إلى أن الفقهاء أغدق عليهم بالمال وامتدت مكانتهم الاجتماعية .وقد انعكس هذا النفوذ على موقف العامة، الذين استنكروا امتيازات الفقهاء، كما عبّر عن ذلك الشاعر أبو جعفر أحمد البني، مشيرًا إلى استغلال الفقهاء للسلطة والمكانة العلمية لتعظيم مصالحهم الشخصية على حساب الناس.

وعلى المستوى الفكري ساهم هذا التحكم في ترسيخ الفقه المالكي التقليدي في المغرب الإسلامي، مع غياب النزعة الاجتهادية، واعتماد المذهب على كتب الفروع على حساب دراسة الأصول من الكتاب

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

والسنة لاستنباط الأحكام وقد أدى هذا النهج إلى النفور من بعض المتصوفة وخلق حالة من الصراع الفكري، استغلها الموحدون لتعزيز سلطتهم وفرض رؤيتهم الإصلاحية. (أبو العباس السلاوي، صفحة 215)

ثالثا: تمثلات الإختلاف والخلاف المذهبي في الأندلس:

1- مظاهر الخلاف بين المذهبين المالكي والظاهري:

يشكل الخلاف بين المالكية والظاهرية نموذجا واضحا لتفاعل الفقه والمنهج مع الأبعاد السياسية والاجتماعية في الأندلس، إذ يبرز كيف يمكن لاختلاف الأصول الفقهية أن ينعكس على التنافس العلمي، وعلى انتشار المذاهب داخل المجتمع الإسلامي ويكشف دور العلماء البارزين في ترسيخ مواقفهم ومواجهة المخالفين . ينسب المذهب الظاهري إلى داود بن علي الأصفهاني، الذي تأثر في البداية بالشافعية قبل أن يضع أسس مذهبه المستقل وقد اعتبر بعض الفقهاء هذا المذهب محدود المدارك، إذ رفض القياس الذي يعتبره المالكية وغيرهم من المذاهب الأربعة ركنًا أساسياً من أركان الاجتهاد، وقد بدأ انتشار مبادئ الظاهرية في الأندلس على يد محمد بن قاسم بن هلال (ت272هـ/886م)، الذي كان في البداية مالكيا ثم رحل إلى المشرق واطلع على المذهب الظاهري وتعلمه، وعاد إلى الأندلس حاملاً كتبه ومبادئه، ليصبح من أوائل رواد الظاهرية (عياض، 1983، صفحة 484) هناك, ورغم أن انتشار الظاهرية في البداية كان محدودًا، إلا أنّ المذهب استعاد حضوره لاحقًا بفضل جهود ابن حزم، الذي أصبح حامل لواء الظاهرية في الأندلس, وقد أسهم نشاطه وتأليفه في نشر المذهب وزيادة أتباعه، ما أثار حفيظة المالكية، الذين تصدوا له، وحاولوا الحد من تأثيره، حتى وصل الأمر إلى إحراق كتبه (عويس، 1988، صفحة 88)

يتضح من هذا الخلاف أنّ المذهب الظاهري في الأندلس لم يكن مجرد تيار فقهي، بل كان أداة للتنافس العلمي والفكري، وأسهمت جهود علمائه في إبراز نقاط الاختلاف مع المالكية، مما دفع إلى تفاعل حاد بين المذاهب، وساهم في حركة النقد والتأليف الفقهي ويعكس هذا الموقف كيف يمكن للفكر الفقهي أن يتأثر بالتباين المنهجي والأبعاد الاجتماعية والسياسية، ويخلق مساحة للنقد والمنافسة.

لم يظهر هذا الخلاف على مستوى المنهج الفقهي، بل امتد إلى الساحة السياسية والاجتماعية، حيث أدرك المالكية أنّ أي تيار فقهي جديد قد يهدد مكانتهم ونفوذهم داخل المجتمع والدولة، ما جعل مواجهته أولوية

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

إستراتيجية لقد أحدثت آراء ابن حزم السياسية والدينية اضطرابا داخل السلطة (عويس، 1988، صفحة 254)، فتضافرت جهود العلماء الموالين للمالكية مع رموز السلطة لمواجهته ومن أبرز هذه المواجهات كانت المناظرة التي جرت بين ابن حزم وأبي الوليد الباجي سنة 439هـ في ميورقة، والتي هدفت إلى تحجيم نفوذ الظاهرية وإضعاف مكانة ابن حزم بين أتباعه وقد انهزم ابن حزم في هذه المواجهة (الأندلسي، 1940، صفحة 114)، ما يعكس مدى القوة التي كان يمتلكها المالكية داخل مؤسسات الدولة والمجتمع, وأدرك فقهاء المالكية أنّ أي تيار جديد قد يقوض هيمنتهم ويحد من نفوذهم، فعملوا على تكريس حضور المالكية بشكل مطلق، مستفيدين من الاحترام الاجتماعي والتقدير الشعبي للمالكية، ومن ثم مقاومة أي مذاهب مخالفة. وقد أدى هذا التوازن إلى تراجع المذهب الظاهري في الأندلس، بسبب عدم قبول أتباعه الانصياع لمذهب الأكثرية، ما أثار معارضة العامة والسلاطين على حد سواء، ومع ظهور دولة الموحدين، تم اعتماد المذهب الظاهري كأداة للمواجهة ضد المذهب المالكي في الدولة المرابطية، وهو ما يدل على الأبعاد السياسية المرتبطة بالمذاهب الفقهية في تلك المرحلة (ابن الأبار، 1995، صفحة 216)

2- مظاهر الخلاف بين المذهبين المالكي والأوزاعي:

يمثل المذهب الأوزاعي أحد المراحل المبكرة لتعدد المذاهب في الأندلس، ويعكس التباين الفكري بين الفقهاء قبل ترسخ المذهب المالكي، فيبرز من خلال تتبع مظاهر الاختلاف بين المذهبين كيف أن التحولات المذهبية كانت مرتبطة بتفاعل العلماء مع السلطة السياسية، وباحتياجات المجتمع الإسلامي الناشئ في الأندلس، فيشير ابن الفرضي إلى أن بعض فقهاء الأندلس، مثل زهير بن مالك البلوي، كانوا على المذهب الأوزاعي قبل أن يتبنى أهل الأندلس المذهب المالكي تدريجيًا. وقد لعب صعصعة بن سلام (ت192هـ/808م) دورا بارزا في نقل الحديث والمذهب الأوزاعي إلى الأندلس، ما أسهم في تمهيد البيئة العلمية لاستيعاب هذا التيار الفقهي، قبل أن يعتمد المذهب المالكي رسميا في القضاء والصلاة ويصبح المذهب الغالب على الساحة الأندلسية (مصطفى، 1998، صفحة 121)

فالمذهب الأوزاعي مثل مرحلة انتقالية في تاريخ الفكر الفقهي بالأندلس، حيث وفّر الأساس لتعدد التيارات قبل هيمنة المالكية وكان التحول من الأوزاعي إلى المالكي مرتبطًا بعوامل سياسية وعلمية، أبرزها اعتماد الدولة المالكية رسميًا، مما أفضى إلى تراجع النفوذ الفعلي للمذهب الأوزاعي على المجتمع الأندلسي، رغم

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

دوره المبكر في تأسيس الفقه والتقاليد العلمية، فعلى الرغم من دخول المذهب الأوزاعي إلى الأندلس مبكرا، إلا أنّ التغيرات الاجتماعية والهجرات العلمية إلى المشرق، إضافة إلى صعوبة تكوين مؤسسات علمية تحمي المذهب، أدت إلى ضعف حضوره تدريجيًا، ويظهر هذا الانخفاض في النفوذ كيف يمكن للتيارات الفقهية أن تتراجع إذا لم تتوفر لها المدارس والدعم المؤسسي الكافي .

شهد المذهب الأوزاعي، مع بدء الهجرات الأندلسية إلى المشرق، ارتباكًا شديدًا في طلب العلم، إذ لم يتمكن من تأسيس مدرسة قادرة على حمايته وضمان استمراره وتشير بعض الملاحظات التاريخية، كما يورد ابن الفرضي إلى أن عبد الملك بن حبيب كان يعذل أبو كنانة – زهير بن مالك البلوي (دخل الأندلس سنة 326هـ) – على تمسكه بالمذهب الأوزاعي والانفراد به عن باقي أهل الأندلس، قائلاً له: "حسدتني إذ انفردت بالأوزاعية دون أهل البلد". ويعكس هذا الموقف تراجع مكانة المذهب الأوزاعي أمام الهيمنة المتنامية للمالكية. (عياض، 1983، صفحة 213)

3– مظاهر الخلاف بين المذهبين المالكي والشافعي:

يعتبر المذهب الشافعي أحد المذاهب الفقهية الأربعة الكبرى في العالم الإسلامي، وسُمّي نسبةً إلى الإمام محمد بن إدريس الشافعي، الذي تتلمذ على الإمام مالك مما جعله متأخرًا نسبيًا عن المذهب الأوزاعي والحنفي والمالكي في الانتشار ويعكس الصراع بين المالكية والشافعية التنافس الطبيعي بين المذاهب الناشئة والمهيمنة، خصوصا في الأندلس

ظهر المذهب الشافعي في الأندلس مع جهود علماء مستقلين كان أبرزهم قاسم بن محمد بن يسار القرطبي، الذي نقل مبادئ الشافعية من المشرق ودرّسها محليًا، ما سمح له بالظهور على الساحة الأندلسية وقد جاء هذا الانتشار بعد هيمنة المذهب المالكي في القضاء والصلاة، مما أدى إلى نشوء نوع من التنافس الفكري بين الشافعية والمالكية، وتباين في التأثير الاجتماعي والسياسي للمذهبين (مغربية، د ت، صفحة 154)

ومن هنا يتبين كيف أن دخول المذهب الشافعي إلى الأندلس لم يكن مجرد انتقال لمذهب فقهي، بل كان عملية منهجية لتعزيز الاجتهاد المستقل، وربط الفقه بالحديث، وهو ما أضاف بعدًا جديدًا للصراع المذهبي مع المالكية يعزى انتشار المذهب الشافعي في الأندلس إلى جهود القاسم بن محمد بن سيار القرطبي

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

(ت277هـ/891م) (الفرضي، 1989)، الذي رحل إلى المشرق في أواسط القرن الثالث الهجري، ودرس على يد كبار شيوخ المذهب الشافعي وعند عودته، أنكر على فقهاء الأندلس التقليد الأعمى لما كان عليه شيوخهم، وكرّس جهوده لنشر المذهب الشافعي بين أهله عبر التدريس والتأليف. وقد تجمع حوله عدد من التلاميذ الذين ساعدوه على نشر المذهب (صابة، لجدل الفكري في الأندلس (القرن 4-6 هـ - 10-12م) بين مرحلية التوسع ومجال التنوع ، 2021)، كما أدى المحدث بقيّ بن مخلد دورًا بارزًا في دعم المذهب الشافعي، إذ ساهم مع ابن وضاح في إدخال الحديث إلى الأندلس، وهو ما غير النظرة التقليدية للفقه باعتباره موضوعًا منفصلًا عن الحديث، وفتح المجال لدمج النصوص الشرعية مع الاجتهاد الفقهي.

وقد مكّن هذا التفاعل بين التدريس، والتأليف، والدعم السياسي من تأسيس قاعدة للمدرسة الشافعية، رغم محدودية انتشارها مقارنة بالمالكية (عبود، 2017) فكان إدخال الحديث ضمن الدراسة الفقهية وسيلة لتعزيز المذهب الشافعي، لكنه أثار معارضة قوية من المالكية الأندلسيين، الذين اعتبروا هذا النهج تهديدًا لممارساتهم الشرعية والهيمنة الفقهية القائمة ويُظهر هذا التوتر كيف أن الابتكار العلمي والفقهي قد يصطدم بالمؤسسات القائمة والمصالح السياسية، فقد أدى نشاط بقيّ بن مخلد في نشر الحديث والمذهب الشافعي إلى إثارة معارضة المالكية، حيث وصل الخلاف إلى حد اتهامه بالزندقة، رغم كونه محدثًا ملتزمًا، وقد كان ابن مخلد أول من أدخل كتب الشافعي إلى الأندلس، وخلف وراءه طلابًا أثروا في الوسط العلمي، بينما حاول ابن وضاح، الذي كان مالكيًا، التوفيق بين أهل الحديث وأهل الرأي لتخفيف حدة المواجهة، غير دعم الأمير محمد لأنشطة ابن مخلد حال دون إعدامه بعد محاكمته، لكن على الرغم من هذا الدعم، ظل الشافعية غير قادرين على تثبيت مذهبهم أو منافسة المالكية في السيطرة على الساحة الفقهية ومن أبرز الأحداث التي تعكس ضعف الشافعية، إعدام عبد الله بن الخليفة عبد الرحمن الثالث في سنة 338هـ/949م، بعد اتهامه بالتآمر، ما أظهر محدودية النفوذ السياسي للتيار الشافعي في الأندلس (إيرفوا، 1999، صفحة 1185)

يتضح أنّ المذهب الشافعي، رغم الجهود العلمية والدعم النسبي، لم يستطع التغلّب على الهيمنة المالكية في الأندلس. ويبرز هذا الصراع كيف أن انتشار أي مذهب فقهي لم يكن مرتبطًا فقط بالقوة العلمية، بل

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

تأثر أيضًا بالدعم السياسي، والمنافسة مع التيار السائد، وقدرة أتباع المذهب على مواجهة الضغوط الاجتماعية والسياسية.

رابعا: دور العلماء والفقهاء في هذا الخلاف:

كان للعلماء والفقهاء في الأندلس دورا هاما في رسم ملامح الخلاف المذهبي والفكري، إذ ازدادت مكانتهم خلال القرن الخامس الهجري نتيجة اعتماد ملوك الطوائف عليهم لتدعيم سلطتهم ونفوذهم، ويكشف هذا الدور مدى تأثير الفقهاء على السياسة، حيث أصبحوا أداةً لتبرير القرارات السلطوية وأحيانًا وسيلة للظلم الاجتماعي، في مشهد يعكس التداخل بين الدين والسلطة (الرحمن، 2019، صفحة 116) ، فقد شهد هذا العصر استغلال بعض الفقهاء لنفوذهم لتعزيز مصالحهم الشخصية، فكانوا يقدمون الفتاوى والآراء الفقهية بما يخدم مصالح الحكام و الأمراء، ويساهم في شرعنة سياساتهم وقد حذر ابن حزم من هؤلاء قائلا :"لا يغرنكم الفساق المنتسبون إلى الفقه، واللابسون جلود الضأن على قلوب السباع، المزينون لأهل الشر شرهم، الناصرون لهم على فسقهم" (الأندلسي، رسائل ابن حزم، 1986، صفحة 213)، في إشارة إلى استغلال الفقهاء لمكانتهم الدينية لدعم السلطان وأعماله الظالمة.

ورغم استغلال بعض الفقهاء لمكانتهم لخدمة أمراء الطوائف، رفض آخرون المشاركة في دعم الظلم والفوضى السياسية، وهو ما يوضح أن للعلماء دورا أخلاقيا مستقلا عن الطموحات السلطوية, ويكشف هذا الموقف عن التحديات التي واجهها الفقهاء عند محاولتهم حماية القيم الدينية والأخلاقية في ظل الصراعات السياسية، فرفض عدد من العلماء والفقهاء تولي المناصب أو دعم الحكام احتجاجًا على الفوضى السياسية والأخلاقية، وهو ما عرض بعضهم لغضب الحكام وعقابهم، كما حدث للفقيه أبو حفص عمر بن الحسن الهوزي، الذي قتله المعتضد بيديه بعد تحذيره من سياسات الحكام الخاطئة، كما قتل حفيد المعتضد، المأمون الفتح بن محمد بن عباد، الفقيه عمر بن حيان بن خلف بن حيان، ومثّل بجثته سنة 474هـ/1081م, وعلى الرغم من هذه الممارسات القمعية، ظل الفقهاء عناصر فاعلة في الحياة السياسية، خصوصًا أثناء الصراعات الداخلية، مثل الفتنة البربرية، إذ قُتل عدد كبير منهم عند دخول البربر قرطبة سنة 403هـ/1012م، من بينهم الفقيه سعيد بن منذر البلوطي، وعبد الله بن محمد بن يوسف بن نصير الأزدي، ومحمد بن سعيد السرى الأموي الحرار، وأبو سلمة الزاهدي، بينما توفي آخرون في السجن أو خرجوا فارين من المدينة، وفي

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الوقت نفسه، ساهم انتشار الفقهاء في الكور الأندلسية في إحداث نهضة علمية وثقافية في المناطق المستقلة، إذ تنافست تلك المناطق على جذب الفقهاء لتأكيد شرعيتها، ما مكن الفقهاء من شغل مناصب متعددة وأثرى الحياة العلمية والثقافية المحلية (الكبيسي خ.، 2004، صفحة 147)

خامسا: الأثر المعرفي للخلاف المذهبي:

أ- أثر الخلاف المذهبي في تشكّل الخطاب الفقهي والأصولي:

ساهم الخلاف المذهبي في الأندلس في دفع الحركة العلمية والفكرية إلى مستويات عالية من التطور، إذ جعل التنافس بين الفقهاء على الهيمنة الفكرية والاجتماعية محفزًا لتطوير أساليب جديدة في الدراسة والمناظرة، وبالتالي تشكيل خطاب فقهي وأصولي متين, وقد أتاح هذا التنافس للعلماء أن يبرزوا مكانتهم ويؤثروا في مجريات الحياة السياسية والمذهبية, ازدهرت الحياة الفكرية خلال القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي بفضل بروز فقهاء وعلماء متخصصين في الفكر الجدلي الديني، الذين وضعوا مناهج علمية متطورة لتثبيت أسس مذاهبهم، واعتمد هؤلاء العلماء على مهاراتهم في المناظرة والنقاش الجدلي لإقناع خصومهم وتعزيز موقف مذاهبهم، وهو ما منحهم مكانة علمية مرموقة لدى حكام الأندلس وأمرائها، وسمح لهم بتولي مهام التعليم، والإقراء، والقضاء في المدن المختلفة، ومن أبرز الأمثلة على هؤلاء العلماء الذين أصبح لهم صيت واسع في أنحاء الأندلس، أبو بكر يحيى بن عبد الملك بن كيس (ت436هـ/ 1044م)، الذي أدّى دورا محوريا في تطوير الفكر الجدلي والنقد الفقهي في مجاله، وأسهم في ترسيخ الأسس المعرفية للمذاهب المختلفة (بشكوال، 1989، صفحة 958)

كما ساهم الخلاف المذهبي من جهة أخرى في بروز علماء ومفكرين متخصصين في فنون الجدل والمناظرة، الذين أصبح لهم تأثير كبير على الحياة الفكرية والسياسية في الأندلس وقد لعب هؤلاء العلماء دورا مزدوجا، إذ هم أسهموا في إثراء الفقه والأصول، وفي الوقت نفسه كان لهم صدى في صناعة القرار السياسي والدفاع عن المذاهب التي ينتمون إليها .من أبرز هؤلاء العلماء أبو شاكر عبد الواحد بن محمد بن موهب القبري (ت456هـ) وأبو القاسم بن بهلول (ت440هـ)، إضافة إلى شخصيات بارزة مثل ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي (ت456هـ)، مؤسس المذهب الظاهري اشتهر ابن حزم بانتقاده للمذهب

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

المالكي و بموقفه الصارم ضد الاستحسان والقياس والرأي والتعليل، كما التزم بالعموم والبراءة الأصلية للكتاب والسنة والإجماع في آرائه الفقهية، وقد برع في علوم الفقه والمنطق والجدل، وامتلك قدرة على استنباط الأحكام مباشرة من النصوص الشرعية، ما أكسبه سمعة علمية واسعة. (بالنثيا، 1955، صفحة 345)

وشكل دخول ابن حزم للمذهب الظاهري وتحوله إليه نقطة فاصلة في تطور الفكر الفقهي في الأندلس فقد حول المذهب الظاهري إلى منهج متكامل، وفتح من خلاله آفاقًا للنقاش الجدلي والمنافسة الفكرية مع المالكية، ما أدى إلى صقل مهارات المناظرة والمنهج التحليلي لدى الفقهاء الأندلسيين، فبعد اتباع ابن حزم المذهب الظاهري، اعتمد منهجه كإطار أساسي للجدل والنقاش الفقهي، وجادل من خالفه وألف كتبًا لتعزيز مبادئ المذهب، فقد وصفه ابن حيان بأنه كان حازمًا في طرح علمه، لا يخفف من شدته ولا يخفف من قوة حجته، وكان يبرز جميع أدلته دون تدريج، ما جعل منه شخصية مؤثرة ومثيرة للجدل بين العلماء، خصوصًا الفقهاء المالكيين وقد أسهم هذا الأسلوب في انتشاره بين المريدين والمتعلمين في الأندلس، وجعل منه أحد أشهر العلماء وأكثرهم ذكرًا في مجالس الرؤساء والفقهاء (القرطبي)

وساهمت مواجهات ابن حزم مع الفقهاء المالكيين، وخصومه من الفرق الأخرى في تعميق الخلاف المذهبي، وجعلت من الجدل الفقهي أداة معرفية بارزة في الأندلس. وقد أتاح له هذا الخلاف إبراز قوته العلمية ومهارته في النقد المنهجي، ما أكسبه نفوذا وتأثيرا واسعا، رغم المعارضة التي واجهها من عامة الناس والفقهاء المالكيين.

تعرضت كتب ابن حزم ونشاطاته الفقهية لانتقادات شديدة من المالكية، فاستهجنت كتبه ومنعت أحيانا من التداول في الأسواق، لكن هذا لم يمنعه من التفوق عليهم، خصوصا بسبب ضعف المالكية في بعض المسائل الفقهية، حيث كان ابن حزم يطالبهم بإقامة الأدلة والبراهين في قضايا لم يستطيعوا الرد فيها، ما جعله محط إعجاب أتباعه وسخرية من خصومه،

وقد مكّنه هذا الوضع من التربع على الساحة السياسية، مستفيدًا من دعم السلطة وحمايتها، وهو ما أتاح له الاستمرار في نشر المذهب الظاهري وتوسيع نطاقه, لم يقتصر نشاط ابن حزم على مناظرة المالكية، بل شمل أيضًا العناصر اليهودية وفرقا ونحلا أخرى معادية للإسلام، حيث نجح في تفنيد آرائهم وتقويض أفكارهم، مما عزز مكانته كأحد أبرز العلماء الجدليين في الأندلس (عويس، 1988)

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

ج–أثر الخلاف المذهبي في علم الحديث والتفسير بالأندلس

كان للخلاف المذهبي دور كبير في إثراء العلوم الشرعية بالأندلس، حيث دفع التنافس بين الفقهاء وطلاب العلم إلى تطوير مناهج الحديث والتفسير، ونشر مصادر معرفية جديدة, وقد ساهمت هذه المنافسة في إدخال علوم الحديث بصورة منهجية، وتعزيز مكانة المحدثين بين الناس والسلطة السياسية على حد سواء، فقد عرفت الأندلس علم الحديث منذ الفتوحات الإسلامية، إذ حرص الفاتحون على نشر الكتاب والسنة وتثبيت أركان الدولة، ومع صعود الدولة الأموية، ساد المذهب المالكي باعتباره المذهب الأكثر صحة واعتمادًا عند المسلمين آنذاك، إلا أنه في مطلع القرن الثالث الهجري بدأ يتسلل إلى الأندلس تيار مذهب أهل الحديث، على رأسه المحدث محمد بن وضاح، إلا أن ارتباطه بالبيت الأموي وتمسكه بالمالكية حدّ من تأثيره النوعي في البداية .أول من أحدث تحولًا نوعيًا في نشر الحديث بالأندلس كان بقي بن مخلد، الذي قضى أكثر من ثلاثين عامًا في طلب العلم والتدرب على طرق المحدثين، ثم عاد إلى الأندلس لنشر الحديث والإفتاء بالأثر دون التقيد بالمذهب المالكي. بدأ بقي بن مخلد بقراءة وشرح مسند ابن أبي شيبة وكتاب الأم، وأدخل كتبًا جديدة لم تكن معروفة لدى الأندلسيين، مثل كتاب الفقه الكبير للشافعي، وكتب التاريخ والطبقات، ما مكّن طلابه من الوصول إلى مستوى علمي متقدم في الحديث والتفسير

واجه نشر مذهب أهل الحديث في الأندلس مقاومة شديدة من علماء المالكية، الذين رأوا في إدخال مصادر جديدة وترويج الروايات المختلفة تهديدا لسيادة مذهبهم وسيطرتهم الفكرية وقد أبرز هذا الصراع دور السلطة السياسية كعنصر فاصل بين التنافس الفكري وبين الحفاظ على الأمن الاجتماعي والسياسي .عند عودة بقي بن مخلد من رحلته العلمية الثانية سنة 244هـ، حمل معه معارف غريبة عن الأندلس، فحاول بعض علماء المالكية حث السلطان على تقييده، وحذروا العامة منه ووصفوه بأنه مارق عن الدين، ومنعوه من قراءة مسند ابن أبي شيبة, وصل الأمر ببعضهم، مثل أصبغ بن خليل، إلى حد التشديد على رفض أي تعامل مع هذا الكتاب, مع ذلك، تدخل الأمير محمد لصالح بقي، وأمره بقراءة الكتاب ونشر علمه، مع حماية صارمة من التعرض له، ما أتاح له نشر الحديث وإقامة حلقات العلم, منذ ذلك الحين بدأ الحديث ينتشر في الأندلس بصورة أوسع، وأصبح بقي بن مخلد أحد أعمدة حركة أهل الحديث، مؤسسا لبيئة علمية متقدمة جعلت الأندلس قلعة منيعة للعلم الشرعي والحديثي، رغم المعارضة الأولية.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

خاتمة:

يتضح من خلال هذا البحث أن الخلاف المذهبي في الأندلس كان أكثر من مجرد اختلاف فقهي بين المالكية، الظاهرية الشافعية و الأوزاعية، بل كان ظاهرة متشابكة تضم الدين والسياسة والاجتماع وأسهمت فيها عدة عوامل تاريخية ومؤسساتية وشخصية، فقد بينت الدراسة أن المذهب المالكي سيطر على الساحة الأندلسية بفضل الدعم المتواصل من الأمراء والسلطة السياسية، التي وفرت له الحماية والمكانة الرسمية، بالإضافة إلى حضور علماء المالكية المؤثرين في القضاء والتدريس والمناظرات، ما أتاح له تعزيز نفوذه الفكري والاجتماعي في المقابل واجهت المذاهب الأخرى مثل الظاهري، الشافعي، والأوزاعي صعوبات كبيرة في الانتشار، نتيجة ضعف أعداد فقهائها، وقلة مجاهديها، بالإضافة إلى مقاومة المجتمع المحلي للتيارات الجديدة، وعدم قبول السلطة لبعض المذاهب التي اعتُبرت تهديدا لاستقرار النظام القائم، كما حدث مع المذهب الظاهري، أو مع الشافعية في عهد القادة الأمويين، وأبرز هذا التحدي المعوقات السياسية والاجتماعية التي شكلت ضغطا دائما على الفكر المخالف للمالكية.

كما أوضحت الدراسة الدور المحوري للعلماء والفقهاء في توجيه هذا الخلاف، حيث برزت شخصيات مثل ابن حزم وبقي بن مخلد ومحمد بن وضاح، الذين ساهموا بشكل مباشر في نقل علوم الحديث والتفسير، ونشر المنهج الجدلي في الأندلس، متحديين المعارضة الفكرية والسياسية والاجتماعية، وموضحين أهمية العودة إلى النصوص الأصلية دون الانقياد للتقليد الأعمى. في المقابل استغل بعض العلماء نفوذهم لخدمة ملوك الطوائف وتحقيق مكاسب شخصية، ما أضاف بعدا آخر للخلاف؛ إذ أصبحت السلطة العلمية أداة للتأثير السياسي، وخلق صداما مزدوجًا بين المبادئ الدينية والمصالح السياسية، وهو ما ساهم جزئيا في نشوء بيئة جدلية متقدمة أفرزت تراثا فقهيا وعلميا غنيا، وأثرت بشكل مباشر على تطور الفكر الإسلامي في الأندلس.

كما أبرز البحث أن الخلاف المذهبي لم يقتصر على الفقه فقط بل امتد ليشمل علوم الحديث والتفسير، حيث ساهم دخول المحدثين ونقلهم للكتب والمعارف من المشرق في إثراء المكتبة الأندلسية، ورفع مستوى التعليم الشرعي، ما أتاح للأندلس أن تصبح مركزًا علميًا مهما للمعرفة الإسلامية رغم محاولات بعض العلماء والسلطة التقليدية حجب هذا النشاط أو تقييده، كما حدث مع محاولات منع بقي بن مخلد من نشر مسند ابن أبي شيبة أو التعرض له بالتهديد السياسي والاجتماعي.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

وبناء على هذه النتائج يمكن استخلاص عدة توصيات مهمة ضرورة دراسة الخلافات المذهبية في سياقها التاريخي والاجتماعي لفهم كيفية تفاعل الدين والسياسة، وتأثير ذلك على تطور المعرفة والثقافة، بالإضافة إلى التركيز على دور العلماء كمحرك رئيسي للنهضة الفكرية والاجتماعية، مع دراسة العلاقة المعقدة بين السلطة السياسية والعلماء في توجيه الرأي العام وتشكيل المرجعية الدينية والاستفادة من تجربة الأندلس في تطوير مناهج تعليمية قائمة على التعددية الفكرية وتشجيع النقاش والحوار العلمي والنقدي، بما يعزز الاجتهاد والإبداع في الدراسات المعاصرة، وتوسيع البحث في أثر الخلافات المذهبية على حركة التأليف ونقل علوم الحديث والتفسير، واستكشاف كيفية استثمار هذه التجارب التاريخية في بناء تراث معرفي شامل يثري الدراسات الإسلامية والعالمية. وأخيرًا، تشجيع الباحثين على دراسة الأبعاد الاجتماعية والسياسية للصراعات الفكرية، لتوضيح كيفية تأثير هذه التفاعلات على الاستقرار المجتمعي والثقافة العلمية، وضمان استفادة المجتمعات المعاصرة من التجارب التاريخية للأندلس في مواجهة الصعوبات الفكرية والسياسية المعاصرة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن الفرضي. (1989). *تاريخ علماء الأندلس*. القاهرة: دار الكتاب المصري.
2. ابن حزم الأندلسي. (1940). *رسالة في المفاضلة بين الصحابة*. دمشق: المطبعة الهاشمية.
3. ابن حزم الأندلسي. (1986). *رسائل ابن حزم* (المجلد 3). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
4. ابن حيان القرطبي. (بلا تاريخ). *المقتبس من تاريخ الأندلس*.
5. أبو القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال. (1989). *الصلة* . القاهرة: دار الكتاب المصري.
6. الدحمان عبد الرحمن. (جوان, 2019). الأثر العقدي والسياسي في انقراض المذهب الفقهي بالمغرب الإسلامي والأندلس. *الشريعة و القانون، 7*(1)، 109-123.
7. أنخل جنثالث بالنثيا. (1955). *تاريخ الفكر الأندلسي*. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية .
8. أنسام غضبان عبود. (2017). الصراع الفكري في الأندلس محنة يقي بن مخلد أنموذجا. *آداب البصرة*، 271-324.
9. بن موسى اليحصبي عياض. (1983). *ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك* (المجلد 4). المغرب: وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية.
10. حسن السائح. (1986). *الحضارة الإسلامية في المغرب*. الدار البيضاء: دار الثقافة.
11. حسين مؤنس. (1998). *شيوخ العصر في الأندلس*. القاهرة: دار الرشاد.
12. خليل إبراهيم الكبيسي. (2004). *دور الفقهاء في الحياة الساسية و الإجتماعية بالأندلس في عصري الخلافة و الإمارة* (الإصدار 1). دار البشائر الإسلامية.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

13. خليل ابراهيم الكبيسي. (2004). *دور الفقهاء في الحياة السياسية و الاجتماعية بالأندلس في عصري الخلافة و الإمارة*. مصر: دار البشائر الإسلامية.
14. دومينيك إيرفوا. (1999). *الدراسات الدينية: علماء الأندلس، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس*. بيروت: مركز الوحدة العربية.
15. سالم يفوت. (1968). *ابن حزم و الفكر الفلسفي بالمغرب و الأندلس* (الإصدار 1). الرباط، المغرب: المركز الثقافي العربي.
16. شمس الدين أبي عبد الله المقدسي. (1991). *أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم*. القاهرة: مكتبة مدبولي.
17. شهاب الدين أبو العباس السلاوي. (بلا تاريخ). *الاستقص لأخبار دول المغرب الأقصى* (المجلد 4). بيروت: دار الكتب العلمية.
18. عبد الجليل عبد القادر ملاخ. (2011). الإمارة الأموية في الأندلس و تحولها من مذهب الأوزاعي إلى المذهب المالكي. *مجلة الحقيقة*، 71.
19. عبد الحليم عويس. (1988). *ابن حزم الأندلسي و جهوده في البحث التاريخي و الحضاري* (الإصدار 2). القاهرة: الزهراء للإعلام العربي.
20. عبد الرحمن بن خلدون. (2000). *العبر*. بيروت: دار الفكر.
21. عبد القادر بوباية. (2011). *البربر في الأندلس وموقفهم من فتنة القرن الخامس الهجري*. لبنان: دار الكتب العلمية.
22. عبد القادر ربوح. (23 12, 2018). المذهب المالكي في الأندلس من الظهور إلى عصر التمكين و السيادة. *مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، 4*(5)، 316-354.
23. عبد القادر ربوح. (2018). المذهب المالكي من الظهور إلى عصر التمكين و السيادة. *المعارف للبحوث و الدراسات*، 316-354.
24. كمال السيد أبو مصطفى. (1998). *دراسات في تاريخ و حضارة المغرب و الأندلس*. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.
25. ليفي بروفنسال. (1985). *الحضارة العربية في إسبانيا*. القاهرة: دار المعارف.
26. محمد بن أبي نصر الحميدي. (1966). *جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس*. مصر: الدار المصرية للكتاب.
27. محمد بن عبد الله ابن الأبار. (1995). *التكملة لكتاب الصلة* (المجلد ج1). بيروت: دار الفكر.
28. محمد صابة. (2021). لجدل الفكري في الأندلس (القرن 4-6 هـ - 10-12م) بين مرحلية التوسع ومجال التنوع . *العبر للدراسات التاريخية و الأثرية في شمال إفريقيا*، 341-363.
29. محمد صابة. (2022). المذاهب الفقهية في الأندلس بين التأصيل و الترحيل. *القرطاس للدراسات الحضارية و الفكرية*، 87-105.
30. محمد طارق هشام مغربية. (د ت). *المذهب الشافعي دراسة في أهم المصطلحات و أهم مصنفات و مراتب الترجيح فيه*.